THE
CARTER CENTER

3.....

6

6

7..... الدستور السوري على الديمقراطية الأساسية والحقوق

10..... "قانون قيصر" والحقوق القانونية الديمقراطية على سوريا

11.....

14.....

16.....الخاص والسياسات الخاصة بالعقوبات السورية والمناطق الخاضعة لسيطرتها

17.....

18.....

22.....

24.....

25.....

28.....

Ă Š ان/خطة ال

فضلاً عن ذلك، تفرض الولايات المتحدة عقوبات "ثانوية" لحظر أنواع معينة من التجارة بين بلدان ثالثة وسوريا. وقد كانت العقوبات الثانوية الأمريكية المفروضة على سوريا محدودة نسبياً حتى أواخر العام 2019، أي قبل قانون

لا تفرض الأمم المتحدة في الوقت الحالي عقوبات تستهدف سوريا كدولة، أو الحكومة السورية مباشرة. لكن لا بدّ من الإشارة إلى حكمين من أحكام الأمم المتحدة يؤثّران على سوريا:

¶ عام 2015، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2199 (2015) الذي حظّر

¶

¶ يُحظّر على القوات الجوية التابعة للاتحاد الأوروبي الطيران فوق الخطوط الـ

فضلاً عن ذلك، تتضمن عقوبات الاتحاد الأوروبي تراخيص أو استثناءات معيّنة، كما تجيز لكل دولة عضو منح المزيد من التراخيص والاستثناءات. لكن تكون هذه التراخيص إجمالاً أضيق نطاقاً من التراخيص المميركية، لا سيما وأن العقوبات الأوروبية نفسها أكثر محدودية، وبالتالي لا تدعو الحاجة هنا إلى تراخيص كثيرة. تتضمن أبرز فئات التراخيص والاستثناءات الأوروبية ما يلي:

- يُقدّم الاتحاد الأوروبي تراخيص واستثناءات ذات صلة بالعقوبات للسماح بتنفيذ مشاريع إغاثة إنسانية معيّنة. على سبيل المثال، يمكن للمنظمات الخيرية العاملة في سوريا شراء المنتجات النفطية السورية بشكل عام، طالما أن هذا المر يُعتبر أساسياً لتنظيم أنشطتها.

التراخيص والاستثناءات الخاصة بالمعارضة السورية والمناطق الخاضعة لسيطرتها

بالإضافة إلى التراخيص والمواصفات العامة المذكورة أعلاه، تجيز الهيئات المتحدة والاتحاد الأوروبي أنواعاً معيّنة من التراخيص والاستثناءات ذات الصلة بالعقوبات، بهدف تقديم المساعدة إلى المعارضة السورية الموالية للغرب، لا سيما الجماعات التي تعمل ضمن إطار الائتلاف الوطني السوري. تعود هذه التراخيص والاستثناءات إجمالاً إلى الأيام الأولى من الحرب الأهلية السورية. وكانت التراخيص الصادرة لمنح الدعم إلى جماعات المعارضة السورية قد شملت توفير المساعدة العسكرية الأميركية، فضلاً عن أشكال أخرى من الدعم لجماعات المعارضة وفي المناطق التي تسيطر عليها هذه المعارضة.

يمكن أيضاً الاستفادة من تراخيص واستثناءات عامة لتنظيم أنشطة متنوعة في مجال تقديم المساعدة وإعادة الإعمار في المناطق السورية التي تسيطر عليها المعارضة:

- [illegible]

من الصعب قياس الآثار الاقتصادية الدقيقة التي تحدثها عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سوريا، بالمقارنة مع الآثار الاقتصادية للحرب الأهلية. مع ذلك، تفترض الدلة المتوفرة والاحصائية أن العقوبات قد فرضت تكاليف اقتصادية كبيرة على البلد.

¶ : انهار حجم التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بأكثر من 60% في العام 2012 بالمقارنة مع 2011. عام 2018، بلغت القيمة الاجمالية للتبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وسوريا 10% فقط من المستويات التي شهدها عام 2010. أما تجارة السلع بين الولايات المتحدة وسوريا، فقد هوت من 620 مليون دولار سنويًا عام 2011 إلى 15 مليون عام 2019 مقط، مثّل حجم التبادلات التجارية عام

المحددة الهدف على المواني السورية، مقابل إجراء مجموعة كبيرة من الصلحات السياسية أو تقديم الحكومة السورية لتنازلت أخرى. كما يمكن للولايات المتحدة المحافظة على معظم العقوبات السياسية من دون أن تسمح للشركات الميركية العمل في سوريا بشكل عام. لكن في الوقت عينه، بإمكانها أن تمنح إعفاءات بموجب قانون قيصر، فتعلن أنها لن تعاقب الشركات غير الميركية التي تدخل في علقات تجارية في سوريا. بناء على المثلة السابقة المتعلقة برفع العقوبات، على غرار إيران في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، من الرجح أن يمكّن هذا السيناريو سوريا من تصدير سلع أساسية مدرة للإيرادات النقدية، كالنفط مثلً، واستئناف شراء الليات والمركبات والمعدات الوروبية الخرى. لكن من غير المرجح أن تقدم المصارف الوروبية الكبرى على تخليص المعاملت المالية ذات الصلة بسوريا، على القل في المراحل الولى، مما سيزيد من التكاليف التجارية ذات الصلة. كذلك، من غير المرجح أن تجري الشركات الوروبية الكبرى استثمارات كبيرة في سوريا، على القل خلل المراحل الولى من تخفيف هذا النوع من العقوبات، نظرًا إلى ما ينطوي عليه هذا المر من مخاطر قانونية ذات صلة بالعقوبات، والتكاليف المترتبة عن المتثال للعقوبات، والقلق مما إذا كانت الولايات المتحدة ستعيد فرض عقوبات ثانوية على سوريا.

في هذا

السيناريو، ترفع الولايات المتحدة والتحاد الوروبي فئات ملحوظة من العقوبات عن سوريا مقابل إجراء إصلحات سياسية كبيرة أو تقديم تنازلت أخرى. يشبه هذا السيناريو السيناريو الوارد أعله، لكنه يتضمن أيضًا رفعًا محدودًا للعقوبات الساسية الميركية. وعلى غرار السيناريو السابق، يشمل هذا السيناريو رفعًا للعقوبات التي تصب ضمن فئة الحظر، ورفع العقوبات المحددة الهدف عن الشركات والكيانات الملزمة لتسهيل التجارة وتدفقات الستثمار. سيعطي هذا السيناريو، على الرجح، الشركات الغربية فئة أكبر عند التفكير في الستثمار أو العمل في سوريا بالمقارنة مع السيناريو أعله.

في هذا السيناريو، توافق الولايات المتحدة والتحاد الوروبي على رفع كافة العقوبات :

عن سوريا فوريًا ردًا على توقيع اتفاق شامل يبدد مجموعةً متنوعةً من الشواغل الميركية والوروبية المتعلقة بسوريا. ويهدف تعزيز مستوى المتثال والتطبيق، يتم أولً في مثل هذه التفاقات تعليق العقوبات لفترة محددة من الوقت، بعد قيام الحكومة السورية بخطوات أولية، ثم يوضع حد لها في نهاية المر بعد خطوات إضافية تقوم بها الحكومة السورية.

شاركت الولايات المتحدة و/أو التحاد الوروبي في عدد من برامج رفع العقوبات على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، منها رفع العقوبات جزئيًا أو كليًا عن إيران، والسودان، وليبيا، وكوبا، وميانمار وغيرها. في هذا الطار، يقدّم الملحق 3 دراسات حالة قصيرة لثلث من هذه الحالت. بشكل عام، يمكن استخلص خمسة دروس على القل عند مراجعة الحالت الخيرة لرفع العقوبات:

أولً، من الرجح أن يستغرق رفع العقوبات وقتًا. في الحالت الماضية التي رفعت فيها الولايات المتحدة والتحاد الوروبي العقوبات، لم يتم تخفيف العقوبات بشكل عام إل بعد عدة سنوات من المفاوضات الدبلوماسية والخطوات الهادفة إلى بناء الثقة.

وات "

¶ يتمتع الرئيس بسلطة قانونية واسعة تخوله تعليق أو إنهاء معظم العقوبات المفروضة على الحكومة السورية، والوزارات والوكالات التابعة لها، والشركات المملوكة من قبل الدولة السورية، بما في ذلك أبرز القوى الفاعلة اقتصادية، كمصرف سوريا المركزي، والشركات النفطية ومشغلي الموانئ التابعين للدولة. لكن بهدف شطب بعض الوزارات والوكالات التي تمت معاقبتها على تورطها في أعمال إرهاب و/أو نشر أسلحة الدمار الشامل، على الرئيس أن يقدم إثباتات مقنعة تبين كف الحكومة السورية عن التورط في أعمال إرهاب و/أو نشر أسلحة الدمار الشامل.

¶ يتمتع الرئيس بسلطة قانونية واسعة تخوله تعليق أو إنهاء معظم العقوبات المحددة الهدف على رجال الأعمال السوريين المشمولين بالعقوبات، وشركات الأعمال الخاصة والمملوكة من الدولة، وقادة سياسيين آخرين في سوريا. لكن بالنسبة إلى الأفراد الآخرين بسبب تورطهم في أعمال إرهابية في سوريا و/أو أسلحة كيميائية،

بالمقارنة مع عام 2015.[5] ووفقاً للصحافة الإيرانية، ازدادت صادرات النفط الإيرانية بحوالى 80% عام 2016 بالمقارنة مع 2015.[6] مع ذلك، استمرت المصارف الأوروبية الكبرى، بشكل عام، بمقاطعة التعامل مع إيران خلال نص